لتولية القضاء، واذا تعقب احدهما الشرط على ذلك المتقلب اولا
وعقد مكانه فهما العزل الاول وصار الثاني اماما ويجب طاعته
الامام عادلا كان او جائرا اذا لم يخالف الشرع لحديث مسلم من خرج من
الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية وحديث الصحيحين من كره
من اميره شيئا فليصبر فانه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية
وحديث مسلم من رأى عليه والٍ فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي
من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة واما اذا خالف الشرع فلا طاعة
لمخلوق في معصية الله عز وجل كما ورد به الحديث في الصحيحين بلفظ لا طاعة
في معصية انما الطاعة في المعروف وفي البخاري والسنن الاربعة
السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره مالم يؤمر بمعصية فاذا امر بمعصية
فلا سمع ولا طاعة هذا تمام الاركان الاربعة الحاوية للاصول الاربعين والله
سبحانه ولي التوفيق الخاتمة في بحث الايمان والنظر فيه في مواقع ثلاثة
في مفهومه وفي متعلقه وفي حكمه اما النظر الاول فمعنى مفهوم الايمان لغة
وشرعا اما مفهومه لغة فهو التصديق مطلقا كما سيذكره المص فيما بعد
وهمزة آمن للتعدية او الصيرورة فعلى الاول كان المصدق جعل
غيره آمنا من تكذيبه وعلى الثاني كان المصدق صار ذا امن ان يكون
مكذوبا وباعتبار تضمنه معنى الاقرار والاعتراف يعدى بالباء كما
في قوله تعالى آمن الرسول بما انزل اليه وباعتبار تضمنه معنى الاذعان
والقبول يعدى باللام ومنه فما آمن لموسى الا ذرية الواحد يتعلق بمتعلقات
متعددة باعتبارات مختلفة فمن آمنت بالله اي بانه واحد منزه بكل
كمال منزه عن كل وصف لا كمال فيه وآمنت بالرسول اي بانه مبعوث من
الله صادق فيما اخبر به وآمنت بالملائكة اي بانهم عباد الله المكرمون المعصومون
وآمنت بكتب الله اي بانها منزلة من عنده بالقضية حق وصدق واما المعهود

والذين آمنوا اشد حبا لله
عباد من اتخذ من دونه انداد
صحيح

منهم منه شرعا فهي اقوال حكى المص منها اربعة فالاول انه تصديق خاص بسبب
بقوله فمحل الايمان هو التصديق بالقلب فقط اي قبول القلب وادعانه
لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث يعلمه العامة
من غير افتقار الى نظر واستدلال كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء
ووجوب الصلوة والزكوة وحرمة الخمر ونحوها ويكفي الاجمال فيما يحتاط
اجمالا كالايمان بالملائكة والكتب والرسل ويشترط التفصيل فيما يحتاط
بتفصيله كجبريل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والانجيل حتى ان من
لم يصدق بواحد معين كافر والقول بان مسمى الايمان هذا التصديق فقط
هو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال الماتريدي وقوله اوجب الطاعة
وهو كناية عن القول الثاني وهو ان مسمى الايمان التصديق القلبي والاقرار
باللسان وعمل سائر الجوارح فماهيته على هذا مركبة من امور ثلثة اقرار
باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالاركان فمن اخل بشيء منها فهو كافر و
هذا هو قول الخوارج والمعتزلة فانهم قالوا ان مرتكبه مطلقا كافر
لانتفاء جزء الماهية والذنوب عندهم كبائر كلها وتعليلهم بانتفاء جزء الماهية
مبني على انه لا واسطة بين الايمان والكفر اما على ما ذهب اليه المعتزلة
من اثبات الواسطة فلا يلزم عندهم من انتفاء الاسلام ثبوت الكفر
وان وافقوا الخوارج في اعتبار الاعمال فانهم يخالفونهم من وجهين احدهما
ان المعتزلة يقسمون الذنوب الى كبائر وصغائر وارتكاب الكبيرة عندهم فسق
والفاسق عندهم كمؤمن ولا كافر بل منزلة بين منزلتين والثاني ان
الطاعات عند الخوارج جزء فرضا كانت او نفلا وعند المعتزلة الطاعات
شرط لصحة الايمان كما سياتي بعد ثم اختلفوا فقال الصالحي وعبد الجبار
الشرط الطاعات فرضا كانت او نفلا والجبائي وابنه واكثر معتزلة البصرة
الشرط هو الطاعات المفروضة من الافعال والتروك دون النوافل وقوله

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)